



أوبك

السنة ٥٠ - العدد (٧-٨)
يوليو - أغسطس ٢٠٢٤

50

إطلاق النسخة

الـ 50

من تقرير
الأمين العام السنوي



الاحتفالات

غلاف العدد



في هذا العدد

- 6 أنشطة المنظمة
- 14 وجهة نظر
- 16 أخبار الدول الأعضاء
- 27 التطورات البترولية
- 33 ملحق الجداول

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

تأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بموجب الاتفاقية التي أبرمت في بيروت بتاريخ 9 يناير 1968 فيما بين حكومات كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة ليبيا (المملكة الليبية آنذاك). ونصت الاتفاقية على أن تكون مدينة الكويت مقراً لها.



تهدف المنظمة إلى تعاون أعضائها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول، وتقديم الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة، وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار في صناعة البترول في الأقطار الأعضاء.

وقد انضم إلى عضوية المنظمة في عام 1970 كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين والجمهورية الجزائرية. وانضم إليها في عام 1972 كل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق. وانضم إليها في عام 1973 جمهورية مصر العربية، وانضمت الجمهورية التونسية في عام 1982 (جمدت عضويتها في عام 1986) وتجيز الاتفاقية انضمام أية دولة عربية مصدرة للبترول إلى عضويتها شريطة أن يكون البترول مصدراً هاماً لدخلها القومي، وبموافقة ثلاثة أرباع أصوات الدول الأعضاء على أن يكون من بينها أصوات جميع الدول الأعضاء المؤسسة.

تصدر النشرة الشهرية عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - إدارة الإعلام والمكتبة

(ISSN 1018-595X)

الاشتراك السنوي (11 عدداً)

ويشمل أجور البريد

الدول العربية

للأفراد: 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالدولار

للمؤسسات: 15 ديناراً كويتياً أو ما يعادلها بالدولار TIME

الدول الأجنبية

للأفراد: 40 دولاراً أمريكياً

للمؤسسات: 60 دولاراً أمريكياً

توجه طلبات الاشتراك إلى:

قسم التوزيع - إدارة الإعلام والمكتبة،
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

ص.ب. 20501 الصفاة، الكويت 13066 - دولة الكويت

هاتف: (+965) 24959724

فاكس: (+965) 24959755

البريد الإلكتروني:

oapecmedia@oapecorg.org

موقع المنظمة:

www.oapecorg.org

[@OAPEC1](https://twitter.com/OAPEC1) [OAPEC1](https://www.instagram.com/OAPEC1)

[OAPEC](https://www.facebook.com/OAPEC) [Oapec Oapec](https://www.youtube.com/Oapec)

جميع حقوق الطبع محفوظة، ولا يجوز إعادة النشر
أو الاقتباس دون إذن خطي مسبق من المنظمة.



6

إحتفالية إطلاق النسخة 50 من تقرير الأمين العام السنوي



10

دعوة «مسارات خفض الانبعاثات الكربونية في الصناعات البترولية التحويلية»

أجهزة المنظمة

الشركات المنبثقة:

- تمارس المنظمة نشاطاتها واختصاصاتها من خلال أربعة أجهزة هي:
- **مجلس الوزراء:** هو السلطة العليا التي تحدد سياسات المنظمة بتوجيه نشاطاتها ووضع القواعد التي تسيّر عليها.
- **المكتب التنفيذي:** يتكون من ممثلي الدول الأعضاء ويقوم برفع ما يراه من توصيات واقتراحات إلى المجلس، وينظر في الميزانية السنوية ويرفعها للمجلس الوزاري، كما يقر نظام موظفي الأمانة العامة، وتصدر قراراته بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء جميعاً.
- **الأمانة العامة:** تضطلع بالجوانب التخطيطية والإدارية والتنفيذية لنشاط المنظمة، وفقاً للوائح وتوجيهات المجلس. ويتولى إدارة الأمانة العامة أمين عام. ويعين الأمين العام بقرار من المجلس الوزاري للمنظمة لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى. والأمين العام هو الناطق الرسمي باسم المنظمة، وهو الممثل القانوني لها، وهو مسؤول عن مباشرة واجبات منصبه أمام المجلس. ويقوم الأمين العام بإدارة الأمانة العامة وتوجيهها، والإشراف الفعلي على كافة وجوه نشاطها، وتنفيذ ما يعهد به المجلس إليه من مهام. يمارس الأمين العام وكافة موظفي الأمانة العامة وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك للدول الأعضاء. يتمتع الأمين العام والأمناء المساعدون في أقاليم الدول الأعضاء بكافة الحصانات والامتيازات الدبلوماسية.
- **الهيئة القضائية:** تم التوقيع على بروتوكول إنشاء الهيئة القضائية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مدينة الكويت بتاريخ 9 مايو 1978 ودخل حيز النفاذ في 20 أبريل 1980. وللهيئة اختصاص إلزامي بالنظر في المنازعات التي تتعلق بتفسير وتطبيق اتفاقية إنشاء المنظمة، والمنازعات التي تنشأ بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة في مجال النشاط البترولي.

انبثقت عن المنظمة المشروعات المشتركة التالية: الشركة العربية البحرية لنقل البترول في عام 1972 ومقرها مدينة الكويت في دولة الكويت، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري) في عام 1973، ومقرها مملكة البحرين، والشركة العربية للاستثمارات البترولية (الصندوق العربي للطاقة حالياً) في عام 1974 ومقرها مدينة الخبر في المملكة العربية السعودية، والشركة العربية للخدمات البترولية في عام 1975 ومقرها مدينة طرابلس في دولة ليبيا.

إطلاق النسخة الـ 50 من تقرير الأمين العام السنوي



بقلم المهندس : جمال عيسى اللوغانى
الأمين العام لمنظمة أوبك

بصناعة النفط والغاز الطبيعي والطاقة بشكل عام. يصدر تقرير هذا العام في وقت شهدت فيه السوق النفطية العالمية تقلبات ملحوظة، متأثرة بالعديد من العوامل، بما في ذلك التعافي البطيء وغير المتوازن للاقتصادات العالمية من أثر تداعيات جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية، فضلاً عن الاضطرابات الحادة في القطاع المصرفي الأمريكي، وحالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات النقدية، حيث واصلت البنوك المركزية تشديد تلك السياسات خلال النصف الأول من العام، قبل أن تتخذ قرارات أقل تشدداً، مع توقع خفض أسعار الفائدة خلال عام 2024، مما كان له دور في تسجيل الدولار الأمريكي لأول خسارة سنوية له منذ عام 2020.

أطلقت أوبك مؤخراً النسخة الـ 50 من تقرير الأمين العام السنوي لعام 2023، والذي يستعرض أهم التطورات العربية والعالمية في مختلف أنشطة صناعة الطاقة بشكل عام والنفط والغاز بشكل خاص. يأتي صدور النسخة الـ 50 من هذا التقرير وقد أكملت المنظمة أعوامها الـ 55 منذ تأسيسها في 9 يناير 1968، والتي اعتبرت من الإنجازات الرائدة والمهمة في مسيرة العمل العربي المشترك وعلى الأخص في ميدان التعاون العربي في مجال الطاقة، حيث سعت المنظمة عبر تلك العقود وبدعم كبير من دولها الأعضاء الى تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول، وسجلت حضوراً متميزاً وفاعلاً في معظم الأنشطة والفعاليات ذات الصلة

تعكس المكانة الهامة لدولنا الأعضاء في أسواق الطاقة العالمية.

ففي ما يتعلق بالاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام للدول الأعضاء في أوابك فقد بلغت نحو 717.4 مليار برميل عام 2023 مستأثرة بحصة 54 % من الإجمالي العالمي الذي بلغ 1335 مليار برميل. وبالنسبة للغاز الطبيعي فقد وصلت احتياطيات الدول الاعضاء منه نحو 55.7 تريليون متر مكعب، مشكلة حصة 26.2 % من الإجمالي العالمي الذي بلغ 212.7 تريليون متر مكعب.

وفيما يخص الانتاج، فقد وصل إنتاج الدول الاعضاء من النفط الخام في عام 2023 إلى 23 مليون ب/ي، أي ما يشكل حوالي 26 % من الإجمالي العالمي البالغ نحو 88.1 مليون ب/ي. وفيما يخص إنتاج الدول الاعضاء من الغاز الطبيعي المسوق، الذي لا يشمل الكميات المعاد حقنها والمحروقة، فيبلغ في الوقت الحاضر نحو 580 مليار متر مكعب، لتشكل بذلك حصتها من الإجمالي العالمي نحو 14 %.

أما فيما يخص الطاقات المتجددة على مستوى الدول العربية ككل، فقد بلغت طاقة الرياح المركبة في الدول العربية الى 5.2 جيجا واط، ما يمثل 0.5 % فقط من الإجمالي العالمي، وبلغت السعات المركبة من الطاقة الشمسية عربيا الى أكثر من 17 جيجا واط ما يشكل 1.1 % من الإجمالي العالمي، أما الطاقة الكهرومائية في الدول العربية فقد بلغت 9.15 جيجا واط ما يشكل 0.5 % من الإجمالي العالمي.

وفيما يخص صناعة التكرير، فقد بلغ عدد المصافي في الدول الأعضاء 54 مصفاة بإجمالي طاقة تكريره بلغت 9.54 مليون ب/ي ما يمثل 10 % من الطاقة التكريرية العالمية البالغة 96 مليون ب/ي.

وفيما يتعلق بصناعة الغاز الطبيعي، فقد بلغت صادرات الدول العربية منه نحو 212.3 مليار متر مكعب مشكلة نسبة 17.3 % من الإجمالي العالمي. وفيما يخص الطاقة الإنتاجية الاسمية للغاز الطبيعي المسال فقد بلغت 138.5 مليون طن سنويا في نهاية عام 2023 بحصة 29 % من الطاقة الإنتاجية العالمية.

من خلال استمرارها في إصدار هذا التقرير عاما بعد عام، تأمل الأمانة العامة أن يسهم هذا التقرير في تعريف القراء بالتطورات الجارية على صعيد صناعة الطاقة عربيا وعالميا، وأن يكون مرجعا يجدون فيه ما يسعون إليه من فائدة ومعرفة.

كما أثر تصاعد الاضطرابات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط خلال الربع الاخير من عام 2023 سلباً على سلاسل الإمدادات وحركة التجارة العالمية. وعلى الجانب الإيجابي، كان لإنهاء سياسة Zero Covid في الصين، دوراً رئيسياً في ارتفاع الطلب العالمي على النفط. يسعى التقرير إلى إبراز مختلف المسائل المشار إليها آنفاً بشيء من التحليل الموضوعي الرصين، ليرسم من خلالها صورة واضحة المعالم، للتطورات التي شهدتها صناعة الطاقة خلال عام 2023، كما يبرز كذلك الجهود التي قامت بها الدول الأعضاء في المنظمة لتطوير صناعاتها البترولية من خلال ما قامت بتنفيذه من مشاريع حيوية في مختلف مراحل الصناعة، وما أعلنت عنه من اكتشافات نفطية وغازية والتي وصل عددها خلال عام 2023 الى 25 إستكشافا منها 11 استكشافا نفطيا و 14 استكشافا من الغاز لتبرهن على الريادة والمكانة الهامة للمنطقة العربية على صعيد صناعة النفط والغاز حاضراً ومستقبلاً، والعمل على تخفيف حدة انعكاسات التقلبات في أسعار النفط في السوق العالمية على اقتصاداتها الوطنية.

يتناول الفصل الأول من هذا التقرير وبأسلوب تحليلي مدعم بالبيانات الإحصائية التطورات العربية والعالمية في صناعة الطاقة على الصعيدين العربي والعالمي، وانعكاساتها على اقتصادات الدول الأعضاء في المنظمة، ويستعرض مختلف العوامل المؤثرة في أسواق الطاقة من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي، إلى جانب العوامل الأخرى ذات التأثير على توجهات الامدادات والطلب والأسعار، كالعوامل الجيوسياسية وتوجهات سياسات الطاقة في البلدان الصناعية الكبرى وغيرها.

كما يتناول الفصل الثاني أهم التطورات في مجال استكشاف وإنتاج مصادر الطاقة والاحتياطيات. أما الفصل الثالث فيستعرض تطورات مشاريع التوسيع والتطوير في صناعتي التكرير والبتروكيماويات واستهلاك وتجارة وتصنيع الغاز الطبيعي.

ويتناول الفصل الرابع متابعة شؤون البيئة وتغير المناخ، بما في ذلك التطورات على مستوى الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، وأهم مخرجات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ، وكذلك مخرجات مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP28) الذي انعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة في نهاية عام 2023.

وأبرز التقرير بعض المؤشرات الرئيسية للطاقة التي



إحتفالية إطلاق النسخة

من تقرير الأمين العام السنوي 50

التطورات العربية والعالمية في مختلف أنشطة صناعة الطاقة بشكل عام والنفط والغاز بشكل خاص. وقد حضر الحفل لفيف من الدبلوماسيين والمسؤولين رفيعي المستوى والعاملين في القطاع النفطي ووسائل الإعلام المختلفة.

أقامت الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» يوم الخميس 18 يوليو 2024 احتفالية خاصة لإطلاق النسخة 50 من تقرير الأمين العام السنوي لعام 2023 وذلك في مقرها الرئيسي بدولة الكويت. ويستعرض التقرير أهم





مساعد الأمين العام
أحمد أبو القاسم محفوظ المرغني
مفوض جوهري

المستشار
عليك عيسى
مفوض جمهورية العراق

السيد
محمد علي
مفوض جمهورية مصر العربية
مفوض جوهري

المستشار
فؤاد بكير
مفوض جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية
مفوض جوهري





ندوة «مسارات خفض الانبعاثات الكربونية في الصناعات البترولية التحويلية»

نظمت الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» بالتعاون مع وزارة الطاقة في المملكة العربية السعودية ومركز التعاون الياباني للبترول والطاقة المستدامة JCCP ندوة «مسارات خفض الانبعاثات الكربونية في الصناعات البترولية التحويلية» في نسختها الأولى، وذلك على مدى يومي 25-26 يونيو 2024، في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.





واحتجاز وتخزين الكربون واستعماله، والوقود المتجدد. بدوره، أشاد سعادة المهندس جمال عيسى اللوغانى الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بجهود وزارة الطاقة في المملكة العربية السعودية، وخاصة الدعم الكبير الذي قدمه صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وزير الطاقة لإنجاح هذه الندوة.

كما أشار الأمين العام إلى أن الندوة تأتي في إطار التزام منظمة أوابك بمتابعة التطورات، والمبادرات الدولية والإقليمية لخفض الانبعاثات الكربونية، وصولاً إلى الحياد الكربوني وتلبية المتطلبات الدولية لمكافحة التغيرات المناخية، وسلط الضوء على جهود الدول الأعضاء في منظمة أوابك للوفاء بالاتفاقيات الدولية بشأن تحقيق الأهداف المناخية للوصول إلى صفر الانبعاثات بحلول منتصف القرن الحالي، وعلى أهمية التعاون بين شركات التكنولوجيا ومراكز الأبحاث، لتطوير حلول لإنتاج الوقود المنخفض الكربون من النفط، وخفض انبعاثات الكربون في جميع مراحل سلسلة القيمة في الصناعة النفطية.

وأشار الأمين العام إلى أن الدول الأعضاء في منظمة أوابك نفذت مبادرات مختلفة تهدف إلى الحد من انبعاثات الكربون. كما تستخدم شركات النفط والبتر وكيمائيات التكنولوجيا لإنتاج منتجات منخفضة الكربون، واستعرض عدد من الأمثلة البارزة على هذه المبادرات.

وفي ختام كلمته وجه سعادة الأمين العام الشكر إلى جميع القائمين على تنظيم الندوة، وخص بالذكر أصحاب السمو ومعالي وزراء البترول والطاقة وأعضاء المكتب التنفيذي لمنظمة الأوابك على دعمهم المستمر، وكذلك مركز التعاون الياباني للبترول

في جلسة افتتاح الندوة رحب سعادة الدكتور خالد المهيد نائب سمو وزير الطاقة للاستدامة والتغير المناخي في المملكة العربية السعودية بالحضور، وأكد في كلمته على أهمية موضوع الندوة في إطار التطورات التي تشهدها المملكة العربية السعودية في مجال مواجهة التغيرات المناخية والعمل على الحد من الانبعاثات الكربونية مشيراً إلى أن كافة التوقعات تشير إلى أن الطلب على النفط سيستمر لعقود عديدة قادمة وبالتالي علينا أن نستهلك المصادر الهيدروكربونية بطريقة مقبولة ومتوافقة مع المعايير الدولية من خلال تطبيق الاقتصاد الدائري الذي يعتمد على إدارة وترشيد استهلاك الطاقة وتشجيع إنتاج واستهلاك الطاقة المتجددة بأنواعها. كما أشار على دور التكنولوجيا الحديثة وأهميتها في تطبيق متطلبات التشريع الخاصة بالحد من الاحتباس الحراري. في ختام كلمته استعرض سعادة الدكتور المهيد مبادرات المملكة العربية السعودية في مجال مواجهة التغير المناخي مثل مبادرة المملكة العربية السعودية الخضراء ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر إضافة إلى العديد من الأنشطة التي تنفذها المملكة لتخفيض الانبعاثات الكربونية.

ومن جانب أشاد السيد سيشوي ناكاي المدير التنفيذي لمركز التعاون الياباني للبترول والطاقة المستدامة JCCP بعلاقة التعاون المثمرة بين المركز الياباني والدول العربية، وأعرب عن أهمية موضوع الندوة التي ينظمها الجانبان بالتعاون مع وزارة الطاقة في المملكة العربية السعودية، لمناقشة المسارات المختلفة نحو انتقال الطاقة وصولاً إلى الحياد الكربوني، والتي تعد فرصة جيدة لتبادل الآراء والخبرات بين المختصين، والخبراء ومراكز البحث العلمي والشركات المتخصصة في مجال تكنولوجيا إزالة الكربون،





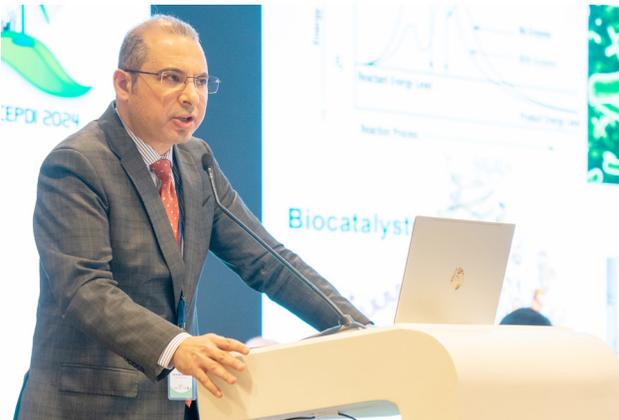
البيئة». وأضاف «في ندوتنا بالرياض مثلنا 24 ورقة فنية وأجرينا حلقات نقاشية مكنتنا من الاطلاع على خيارات عديدة للحد من انبعاثات الكربون في الصناعات البترولية واستعراض المشاريع الجاري تنفيذها لتعزيز دور الصناعة البترولية في مجال إنتاج الوقود المستدام والمنخفض الكربون وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وفرص استخدام الطاقة المتجددة والهيدروجين وتطبيق تقنيات النقاط الكربون واستعماله وتخزينه». وأوضح اللوغاني أن المنظمة ستستمر في عقد الندوات وورش العمل التي من شأنها تطوير العاملين في وزارات الطاقة بدول المنظمة مما يعود بالنفع عليها.

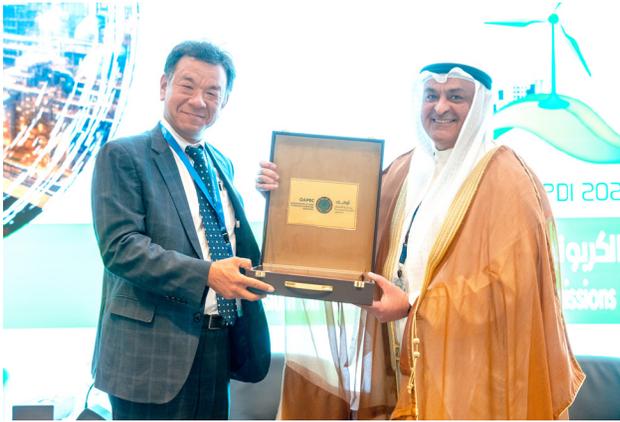
وعقدت المنظمة ندوة (مسارات خفض الانبعاثات الكربونية في الصناعات البترولية التحويلية) بالرياض بمشاركة أكثر من 150 من شركات ومؤسسات متخصصة في شؤون الطاقة والاستدامة

والطاقة المستدامة (JCCP)، وفريق العمل في وزارة الطاقة في المملكة العربية السعودية.

اختتام فعاليات الندوة

أكد الأمين العام لمنظمة أوابك سعادة جمال اللوغاني على أهمية تعزيز التعاون مع الدول ذات التجارب الكبيرة في الطاقة لخفض الانبعاثات الكربونية. جاء ذلك في تصريح أدلى به اللوغاني لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) بعد ختام الندوة. وقال اللوغاني إن «مثل هذه الندوات فرصة سانحة لتبادل الأفكار والتوصيات وطرح الحلول المبتكرة التي تسهم في خفض الانبعاثات الكربونية للصناعات البترولية التحويلية إضافة إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات المشاركة لما فيه مصلحة الدول الأعضاء بالمنظمة وتمكينها من مواكبة التوجهات العالمية نحو تغير المناخ والمحافظة على سلامة





مذكرة تفاهم موقعة بين أوابك واليابان في عام 2011 والخاصة بتنظيم الندوات وورش العمل وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالصناعة البترولية التحويلية.

ومعاهد أبحاث وجامعات بالدول الأعضاء في منظمة أوابك، إضافة إلى العديد من الشركات اليابانية والهيئات المتخصصة في مجال تكنولوجيا الطاقة المستدامة. وجاءت هذه الندوة بناء على





الإعلام البترولي والإعلام البيئي: تكامل لا تناحر!



بقلم: آلاء العمران

قد لا تلاحظ عين العامة جولات الحملات والحملات المضادة الدائرة حالياً بين «الإعلام البترولي» و «الإعلام البيئي» لكنها لكل متخصص واضحة جلية.

يبرز مصطلح «الإعلام البيئي»- على الرغم من حداثة- واضحا في النصوص باللغة الإنجليزية ويطلق عليه Environmental Media، بينما لا نجد مصطلح «الإعلام البترولي» أو Petroleum Media مستخدما بصورة واضحة في النصوص باللغة الإنجليزية (اللهم إلا في أخبار وكالات الأنباء العربية باللغة الإنجليزية مترجمة عن النص باللغة العربية). وبصورة عامة، حتى عند القيام بعملية بحث باللغة الإنجليزية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، فغالبا ما نجد المواضيع المتعلقة بإعلام البترول مندرجة تحت مسمى «الإعلام الاقتصادي» Economic Press أو The Economy Press ولا ذكر للإعلام البترولي. هذا إن دل على شيء فإنما يدل على اعتراف واضح وصريح بكون «الإعلام البيئي» فرع متخصص من فروع الإعلام بينما غياب «الإعلام

المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

وبالنسبة لدولنا العربية المنتجة والمصدرة للبترول، لا يمكن أن تمر هذه المسألة مرور الكرام. فمنذ نشأة الإعلام البترولي بصورة تلقائية على هيئة نشرات مطبوعة Bulletins تصدر عن الشركات النفطية العملاقة مع بدايات الصناعة من أجل نقل آخر أخبار وتطورات إنتاجها، رسخ الإعلام البترولي دوره التعريفي بتلك الصناعة ومنتجاتها. كما وأن الإعلام البترولي سعى في مراحل مبكرة من نشأته للربط بين النفط والتنمية المستدامة خصوصاً في دولنا العربية. وفي عصر تحولات الطاقة الذي نعيشه حالياً، من الضرورة بمكان أن يطور الإعلام البترولي (أو إعلام الطاقة بشكل عام) دوره هذا من ناقل للخبر إلى خالق "لوعي البترولي" - على غرار "لوعي البيئي" - من أجل أن ينقل للعامة الصورة الحقيقية لمدى ما وصل إليه التطور التكنولوجي في هذه الصناعة وإمكانات إنتاج الوقود النظيف الذي يتماشى مع المتطلبات البيئية ويمنع خلق أزمة طاقة قد تنتج عن تبني تشريعات بعيدة عن الواقعية غايتها "إقصاء الوقود الأحفوري" دون النظر إلى خصوصية أوضاع كل الدول - فليست كل الدول تملك مقومات التحول الطاقوي على المدى القريب. ناهيك عن ضرورة تسليط الضوء على ما تبذله الدول المنتجة والمصدرة للبترول من مساع لاستخدام أحدث التكنولوجيا لإنتاج وقود نظيف صديق للبيئة علاوة على مبادراتها البيئية المتعددة كمبادرة السعودية الخضراء ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر.

ومن هذا المنطلق لا بد "للإعلام البترولي العربي" بل «إعلام الطاقة العربي» أن يتكامل مع "الإعلام البيئي العربي" ويطور أدواته وحملاته ورسائله لخلق وعي صادق وحقيقي في مواجهة الحملات التي تشوه الوقود الأحفوري وتفند ادعاءاتها، عن طريق حملات إعلامية مشتركة تتحاشى الرسائل المتناقضة بين المجالين أحياناً وتزيل اللبس عن المفاهيم المغلوطة. وربما يكون من المفيد أيضاً إطلاق "اليوم العالمي للوقود الأنظف" لتسليط الضوء سنوياً على ما يتم تحقيقه من تطور نفطي-بيئي مشترك. ولا ننسى هنا دور المؤسسات الأكاديمية التي يقع على عاتقها تخصيص أقسام أو مناهج متخصصة بالإعلام البترولي (أو إعلام الطاقة) والبيئي في كليات الإعلام تدرّب الطلبة على أن يكونوا إعلاميين بتروليين/طاقويين بالدرجة الأولى وليس اقتصاديين وحسب، كما يجب أن تتبنى البحوث والمشاريع التي تسعى لتطوير هذا المجال. ويمكن للمؤتمرات والمنتديات المتخصصة إن كان بالإعلام أو النفط أو البيئة أن تلعب دوراً في غاية الأهمية بحيث تناقش وتبحث وتخرج بتوصيات تفيد صانع القرار لخلق استراتيجيات وطنية وإقليمية فاعلة تدافع عن مصالح الدول النفطية وتدرأ عنها شبهة «تلويث الأرض» التي يروج لها عالمياً هذه الأيام!

* المقال المنشور يعبر عن رأي كاتبه وليس بالضرورة عن موقف المنظمة

البترولي» وإدراج البترول وأخباره تحت الإعلام الاقتصادي ينبئ عن محاولة لتجسيم تأثيره.

إن محاولة «استدراج» عامة الجمهور المتلقي إلى رؤية رسائل «البيئة» بصورة معينة ومكررة بإلحاح على اختلاف أشكالها وأدواتها وغاياتها إلى الحد الذي استدعى تسمية الإعلام الذي يخدم هذه الأجندة بـ «الإعلام البيئي» يستدل به على دور هذه الحملات لترسيخ مفاهيم الوعي البيئي وهذا بعد ذاته أمر محمود، غير أن المسألة ليست بهذه البساطة فالموضوع أكثر تعقيداً وعمقاً وتكشف غاياته عندما تنساق حملات «التوعية البيئية» أحياناً إلى خلق مناخ ورأي عام مضاد للوقود الأحفوري (خصوصاً النفط والغاز). وعليه، لا بد للإعلام العربي أن يتخلص من «التبعية الإعلامية» لكل ما ينشر حول العالم، وأن يبدي ردة فعل موازية على قدر الحدث تفند تلك الأطروحات البعيدة عن الواقع أحياناً، بل الأخرى به أن يبادر ويستيق تلك الأطروحات.

وبمقارنة بسيطة بين المجالين، ظل الإعلام البترولي جانحاً إلى الرسمية والجمود في بث أخباره وتغطية أحداثه، بينما تلون الإعلام البيئي وتنوعت أدواته - في السنوات الأخيرة تحديداً - حيث استخدمت حملات التوعية البيئية العالمية كافة الوسائل المتاحة أحسن استغلال ما بين الرسائل الصريحة المباشرة - كالاحتفال بتخصيص «اليوم العالمي للبيئة» صيف كل عام و«يوم الأرض» في ربيع كل عام - إلى الرسائل المبطنة غير المباشرة عبر الاستفادة من «القوة الناعمة» عن طريق شخصيات قريبة للجمهور من فنانين ورياضيين بل حتى سياسيين وكذلك عبر منصات التواصل الاجتماعي واسعة الانتشار سريعة التأثير لتنتشر رسائلها كالنار في الهشيم وتوجج الرأي العام - خصوصاً فئة الشباب - ضد الوقود الأحفوري وما تلك المظاهرات المتكررة في أوروبا وأمريكا ضد الوقود الأحفوري وما ينضوي تحت لوائها من قطع طرق وتعطيل شاحنات إلا مظهراً من مظاهر التأثير القوي للإعلام البيئي.

ويحكى لنا التاريخ القريب أن كثيراً من هذه الأزمات المرتبطة بالطاقة مصطنع، ويبدو أن البيئة هي حلقة جديدة من مسلسل أزمات الطاقة الذي بدأ منذ سبعينات وثمانينات القرن الماضي عندما بدأ باتهام الدول النفطية بأنها وراء أزمات الطاقة في العالم عندما كانت أسعار البرميل ترتفع، وبأنها ضد مشاريع الطاقة المتجددة عندما كانت الأسعار تنخفض، ناهيك عن منهجية الإعلان عن «المخزونات النفطية» وارتفاعها وهبوطها بشكل مفاجئ وبصورة غير منطقية أحياناً لخدمة أجندات معينة مما يهدد استقرار السوق النفطية وأسعار النفط صعوداً وهبوطاً. وبهذا الصدد لا بد من الإشادة بدور منظمة أوبك في سعيها للمحافظة على استقرار السوق على مدى تاريخها عن طريق الاستجابة السريعة للمستجدات منعاً لأي كوارث طاقوية. وتأتي الآن قضايا البيئة والتغير المناخي لتوجه إصبع اتهام جديد للوقود الأحفوري وما ترتب على ذلك من محاولة فرض قيود وإجراءات غير منطقية أحياناً في محاولة لتجسيم دوره بل إقصائه ضاربين عرض الحائط بمصالح الدول



وزارة النفط
Ministry of Oil
دولة الكويت State of Kuwait



وزارة النفط الكويتية: تطلق حملة «شركاء في الترشيد والتوفير» لترشيد استهلاك الكهرباء

أن وزارة النفط قامت خلال الفترة الماضية بنشر عددًا من البوستات على مواقع التواصل الاجتماعي تحت على ترشيد استهلاك الكهرباء وتقديم نصائح للمستهلكين لاستخدام الأجهزة الكهربائية والإضاءة والتكييف بكفاءة، مشيرة إلى أن الوزارة تعمل كذلك على إعداد بودكاست يحتوي على نصائح للترشيد والتي تهم المستهلكين. وقالت إنه تم استعراض المشروع النموذجي لاستخدام الطاقة الشمسية الكهروضوئية في مجمع القطاع النفطي والتي تعتبر مصدر مكمل لتزويد المبنى بالطاقة الكهربائية حيث يبلغ إنتاج الطاقة المتجددة التي سينجزها المشروع نحو 10% من إجمالي استهلاك الطاقة الكهربائية لمبنى المجمع النفطي، ويعتبر هذا المشروع خطوة نموذجية نحو التطبيق العملي للطاقة المتجددة ويساهم في تعزيز الوعي العام فيما يخص استخدام تقنيات الطاقة الشمسية. وأشارت إلى أن إدارة العلاقات العامة والإعلام البترولي ستنظم ندوة بالتعاون مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة يوم الأربعاء الموافق 10 يوليو 2024 وذلك بمشاركة مختصين من وزارة الكهرباء للتحديث عن طرق الترشيد والتعرف على برنامج حافز للترشيد والذي يتضمن حوافز وخصومات للمستهلكين لتحقيق المنفعة المشتركة لوزارة الكهرباء والمستهلكين.

أطلقت إدارة العلاقات العامة والإعلام البترولي حملة (شركاء في الترشيد والتوفير) والتي تسعى من خلالها إلى ترشيد استهلاك الكهرباء والحفاظ على موارد الدولة. وفي هذا السياق قالت مديرة العلاقات العامة والإعلام البترولي في وزارة النفط بدولة الكويت، الشبيخة تماضر خالد الأحمد الجابر الصباح، أن وزارة النفط وفي إطار مسؤوليتها المجتمعية وضمن توجهات الدولة في إتباع سياسة الترشيد، أطلقت حملة لتحسين كفاءة استهلاك الكهرباء خصوصاً في أوقات الذروة والتي يتزايد فيها الاستهلاك الكلي للطاقة، مشيرة إلى أن الحملة تشمل التوعية والتثقيف حول أهمية ترشيد الكهرباء وطرق تحقيق ذلك، وتشمل هذه الحملة نشر إرشادات ونصائح لتقليل استهلاك الطاقة في المنازل والمكاتب. وذكرت أن وزارة النفط تهدف من حملة (شركاء في الترشيد والتوفير) هو المساهمة في تغيير سلوك الأفراد عبر تبني عادات جديدة تؤدي إلى ترشيد استهلاك الكهرباء وتوفير الطاقة مما يساهم في تقليل الفاقد وتحسين كفاءة الطاقة، وحماية البيئة عبر الحد من انبعاثات الكربون وتقليل التأثير السلبي على البيئة، والتوفير المالي عبر مساعدة الأسر والشركات على توفير المال من خلال تقليل فواتير الكهرباء. وأوضحت الشبيخة تماضر خالد الأحمد الجابر الصباح

نفت الكويت: اكتشاف كميات ضخمة من النفط الخفيف والغاز المصاحب بحقل النوخذة البحري شرق جزيرة فيلكا



أعلنت شركة نفط الكويت يوم الأحد 14 يوليو 2024 عن اكتشاف كميات تجارية ضخمة من النفط الخفيف والغاز المصاحب في حقل النوخذة البحري الذي يقع شرق جزيرة فيلكا في المياه الاقتصادية الكويتية.

6 آبار استكشافية للتنقيب عن النفط والغاز كمرحلة أولى وبناء على نتائج الحفر في هذه المرحلة سيتم تحديد المراحل اللاحقة تباعاً. وأكدت أهمية المشروع الاستكشافي البحري كمشروع وطني يهدف إلى تعزيز احتياطيات دولة الكويت من الموارد الهيدروكربونية إضافة إلى أنه يضمن استدامة توافر موارد هيدروكربونية جديدة لتلبية الطلب العالمي ويرفع من مكانة الكويت كدولة منتجة للنفط والغاز موثوق بها على المستوى العالمي. وأشارت إلى أن المشروع يضع دولة الكويت على خريطة المنتجين الإقليميين الرائدة كمشغل بحري بارز وفق المعايير الدولية ويسهم في تطوير مهارات فنية جديدة بمجالات الحفر والانتاج البحري مما يفتح آفاقاً واسعة لخلق فرص عمل جديدة ومتنوعة للكوادر الوطنية.

وبينت أنه بناء على نتائج الاختبارات الأولية سيتم وضع خطة تطويرية للبدء بالإنتاج الفعلي من الحقل في أقرب وقت ممكن الأمر الذي سيسهم في زيادة الطاقة الانتاجية لشركة نفط الكويت ووضع لبنة أخرى لتحقيق استراتيجيتها لعام 2040. وأكدت (نفت الكويت) أن هذا الاكتشاف جاء نتيجة التعاون والتوافق في العمل بين كافة القطاعات بالشركة من جهة والدعم المستمر من إدارة مؤسسة البترول الكويتية من جهة أخرى بالإضافة إلى التعاون المستمر بين الشركة وكافة الجهات الحكومية ذات الصلة مما مهد الطريق لنجاح اكتشاف حقل النوخذة البحري واستثمار الشركة في عمليات التنقيب عن النفط والغاز في المنطقة البحرية الكويتية.

وقالت الشركة في بيان لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن المساحة الأولية المقدرة للحقل تقارب 96 كيلومتراً مربعاً لافتة إلى أن هذا الاكتشاف يمثل نقطة تحول مهمة في جهودها المستمرة لاستكشاف الموارد الهيدروكربونية في المنطقة البحرية الكويتية. وأوضحت أن الإنتاج اليومي من البئر (نوخذة - 1) من طبقة المناقيش الجيولوجية يصل إلى نحو 2800 برميل من النفط الخفيف و7 ملايين متر مكعب من الغاز المصاحب. وأفادت بأن التقديرات الأولية لمخزون الموارد الهيدروكربونية الموجودة في الطبقة تقدر بحوالي 1.2 مليار برميل من النفط الخفيف و1.5 تريليون قدم مكعب قياسية من الغاز وبما يعادل 2.3 مليار برميل نفط مكافئ. ولفتت إلى أن هذه البيانات «تعد بيانات أولية» مع وجود احتمالات كبيرة لتعزيز وزيادة كمية مخزون الموارد الهيدروكربونية في طبقات ومكامن مختلفة بالحقل البحري المكتشف.

وذكرت أن إطلاق مراحل مشروع الاستكشاف البحري الحالي جاء بناء على المسوحات الزلزالية ثنائية الأبعاد للمنطقة البحرية الكويتية والدراسات الجيوفيزيائية والجيولوجية التي تم إعدادها لمعرفة تفاصيل طبقات الأرض وتركيباتها وتحديد أفضل مواقع الحفر البحري وتأمينها والتحصير للعمليات اللوجستية. وكشفت عن أن المنطقة البحرية تمثل ما يقارب ثلث إجمالي مساحة اليابسة في دولة الكويت وبمساحة تزيد على 6000 كيلومتر مربع في حين تضم المرحلة الحالية من الاستكشاف حفر



خلال النصف الأول لعام 2024

الحفر العراقية : انجاز حفر واستصلاح 105 بئراً نفطياً

أنجزت شركة الحفر العراقية خلال النصف الأول من العام الجاري 2024 عمليات حفر واستصلاح 105 بئراً نفطياً في مختلف الحقول النفطية في جمهورية العراق. وقال المدير العام لشركة الحفر العراقية، السيد خالد حمزة عباس، أن الفرق الفنية والهندسية في الشركة نجحت في حفر 33 بئراً نفطياً واستصلاح 72 بئراً آخر، لصالح شركات الاستخراج الوطنية والشركات العالمية العاملة في العراق. وأكد أن هذه الإنجازات تعكس الكفاءة العالية والخبرة المتراكمة للملاكات الفنية والهندسية في الشركة، والتي تعد الذراع الوطني الفاعل في مجال حفر واستصلاح الآبار النفطية. وأضاف عباس أن شركة الحفر العراقية تلتزم بتنفيذ مشاريعها وفقاً للجدول الزمني المحددة، مما يعزز من دورها الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني. وأشار إلى أن الشركة تستمر في تعزيز قدراتها التقنية والبشرية لتكون قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق مزيد من الإنجازات.

”تعزیز» توقع اتفاقيات «حجز أراضي» مع شركات محلية ودولية ضمن «منطقة الصناعات الخفيفة»

توقيع
الاتفاقيات
تم مع 31
شركة لتمكين
قدرات التصنيع
والخدمات
الصناعية في
منطقة الظفر



”منطقة تعزیز للصناعات الخفيفة» تشهد طلباً كبيراً على قطع الأراضي المزودة بالخدمات ومستودعات التخزين، والتي سيتم تنفيذها على عدة مراحل

الشركات ستستفيد من عدة مزايا تقدمها «تعزیز» تشمل توفر البنية التحتية المجهزة ومستودعات التخزين

وعند إنجازها، ستوفر «منطقة تعزیز للصناعات الخفيفة» مستودعات تخزين مجهزة تبلغ مساحتها 226 ألف متر مربع، و249 قطعة أرض مزودة بجميع الخدمات تمتد على مساحة 3.71 كيلومتر مربع. وستكون المنطقة قادرة على استيعاب المئات من شركات التصنيع والخدمات الصناعية، وستوفر بيئة عمل جاذبة لتنفيذ استثمارات من المتوقع أن تصل قيمتها إلى أكثر من 3.67 مليار درهم (مليار دولار) مما يساهم في خلق الآلاف من فرص العمل الجديدة في منطقة الظفرة.

يذكر أن تأسيس «منطقة تعزیز للصناعات الخفيفة» يتماشى مع رؤية دولة الإمارات لتعزيز مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره. وتسعى «تعزیز» من خلال توفير منظومة متكاملة وتنافسية مبنية على امتداد سلاسل القيمة الجديدة لقطاع الكيماويات، لإتاحة فرص قابلة للتطوير تعزز مساعي تحقيق النمو السريع عبر قطاع تصنيع الكيماويات والخدمات الصناعية.

أعلنت «تعزیز»، وهي منظومة الكيماويات والصناعة قيد التطوير في مدينة الرويس الصناعية بأبوظبي، مؤخراً عن توقيع 31 اتفاقية مع مستأجرين لحجز أراضي في «منطقة تعزیز للصناعات الخفيفة».

وحجزت المجموعة الأولى من المستأجرين مساحات متنوعة عبر عدة مراحل من المشروع، حيث يمثل هؤلاء المستأجرون قطاعات حيوية تُعزز من مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني وتساهم في تنويع مصادره، وتشمل التصنيع، والخدمات اللوجستية، وخدمات الصيانة والتدريب.

وبهذه المناسبة، قال مشعل سعود الكندي، الرئيس التنفيذي لشركة «تعزیز»: «يؤكد توقيع اتفاقيات حجز الأراضي القيمة الكبيرة لـ «منطقة تعزیز للصناعات الخفيفة». ومن خلال الاستفادة من البنية التحتية المجهزة التي توفرها «تعزیز» بالقرب من مدينتنا للصناعات الكيماوية ومدينة الرويس الصناعية، يمكن لقادة الشركات الصناعية في المنطقة وقطاع الصناعة المساهمة بشكل فعال في دفع عجلة النمو الصناعي والتنويع الاقتصادي في دولة الإمارات، وأن يصبحوا شركاء رئيسيين في إنشاء المئات من سلاسل القيمة الجديدة».

ومن المتوقع أن يتمكن المستأجرون من استخدام قطع الأراضي الخاصة بهم اعتباراً من عام 2025، وبدء المساهمة في تعزیز القدرات التصنيعية والخدمات الصناعية لمنطقة الظفرة، والاستفادة من المزايا التي توفرها «تعزیز» بما يشمل موقعها بالقرب من «منطقة تعزیز للكيماويات الصناعية» ومدينة الرويس الصناعية.



قطر للطاقة توقع اتفاقية لتزويد مؤسسة إينيوس اليابانية بالنافثا لمدة 10 أعوام

لنخلق قيمة أكبر وفرصاً جديدة لتحقيق المنفعة المتبادلة لكلا الطرفين.»
يذكر أن هذه الاتفاقية هي أكبر وأطول التزام يتم الوصول إليه خلال أكثر من عقد من التعاون بين الجانبين.
تعد مؤسسة إينيوس أكبر شركة للتكرير والبتروكيماويات في اليابان، وهي مملوكة بالكامل لشركة إينيوس القابضة. وقد عملت هذه المؤسسة في مجال تكرير وتصنيع وبيع المنتجات البترولية منذ أكثر من 135 عاماً منذ تأسيسها عام 1888 تحت اسم شركة اليابان للنفط.

وقعت قطر للطاقة اتفاقية طويلة الأمد لتزويد مؤسسة إينيوس اليابانية العاملة في مجال التكرير والبتروكيماويات بما يصل إلى 9 ملايين طن من النافثا يتم توريدها على مدى 10 أعوام اعتباراً من يوليو 2024.
وفي معرض تعليقه بهذه المناسبة قال سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة في دولة قطر، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة: «هذه الاتفاقية تبني على أسس علاقتنا الناجحة وطويلة الأمد مع أحد شركائنا اليابانيين المهمين. ونحن نتطلع إلى تعزيز شراكتنا

توقيع اتفاق منحة دراسة جدوى بين شركة الإسكندرية للبترول والوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية



وقعت جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً على اتفاق منحة دراسة جدوى بين شركة الإسكندرية للبترول والوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية في مجال بروتوكولات السلامة والصحة المهنية والحفاظ على البيئة بمصفاة تكرير الشركة بمنطقة المكس بمحافظة الإسكندرية. وقع الاتفاقية المهندس علاء حجر وكيل الوزارة للمكتب الفني وإينو إيبونج مديرة الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية. وتستهدف الاتفاقية توفير تمويل من الوكالة الأمريكية لحزمة من الدراسات لتحديد وتناول أولويات احتياجات المصفاة للسلامة، وستعمل على إحراز التقدم والتوسع في أولويات شركة الإسكندرية في برامج ومعدات السلامة ودعم إمكانات التدابير الاحترازية واستشعار المخاطر وتطوير البروتوكولات والتدريب، وذلك من خلال تبني تكنولوجيات متطورة وأفضل الممارسات مما يدعم زيادة وتعزيز مبادئ السلامة والصحة بالمصفاة للعاملين ويحد من الانبعاثات الضارة ويحافظ على البيئة، كما ستمثل دراسات الجدوى نموذجاً للتطبيق في بقية المصافي الأخرى في مصر.



aramco



أرامكو السعودية

تستحوذ على حصة 10% في شركة هورس باورترين العالمية الجديدة من مجموعة رينو و«جيلي» والمتخصصة في حلول نقل الحركة

وقعت أرامكو السعودية اتفاقيات نهائية للاستحواذ على حصة ملكية بنسبة 10% في شركة هورس باورترين المحدودة («هورس») بقيمة إجمالية تبلغ 7.4 مليار يورو وتحفظ كل من مجموعة رينو و«جيلي» بحصص ملكية بنسبة 45% سيدعم استثمار أرامكو السعودية نمو شركة هورس باورترين المحدودة ويسهم في تطوير نواقل حركة الاحتراق الداخلي وحلول الوقود الاصطناعي

وستستحوذ أرامكو السعودية على حصة 10% في شركة هورس باورترين المحدودة فيما ستحتفظ مجموعة «رينو» و«جيلي» بحصة متساوية لكل منهما بنسبة 45%. وسيستند السعر الذي ستدفعه أرامكو السعودية عند الإغلاق، والذي يخضع لشروط الإغلاق المتعارف عليها بما في ذلك الحصول على الموافقات التنظيمية، على القيمة الكاملة للشركة وذلك بقيمة 7.4 مليار يورو. ويهدف هذا الاستثمار إلى تعزيز إسهام أرامكو السعودية في تحوّل الطاقة العالمي من خلال تطوير وتسويق حلول تنقل أكثر كفاءة. وتتضمن الاتفاقيات أيضًا إجراءات تعاون بين أرامكو السعودية و«الفولين» في مجال التقنيات والوقود وزيت التشحيم لتحسين أداء محركات الاحتراق الداخلي (ICE) التي تنتجها شركة هورس باورترين المحدودة، وذلك بشكل جماعي.

من المتوقع أن يصل إنتاج شركة هورس باورترين المحدودة إلى خمسة ملايين من وحدات نقل الحركة سنويًا ويشمل ذلك مجموعة كاملة من تقنيات نقل الحركة المتقدمة للشركاء في جميع أنحاء العالم. وقعت أرامكو السعودية مؤخرًا، إحدى الشركات المتكاملة والرائدة عالميًا في مجال الطاقة والكيميائيات، من خلال شركة تابعة ومملوكة لها بالكامل، اتفاقيات نهائية للاستحواذ على حصة 10% في شركة هورس باورترين المحدودة، الشركة العالمية الجديدة المتخصصة في حلول نقل الحركة، إلى جانب مجموعة رينو ومجموعة تشجيانغ جيلي القابضة وشركة جيلي للسيارات القابضة المحدودة («جيلي»). وتأسست شركة هورس باورترين المحدودة في 31 مايو 2024 من قبل مجموعتي «جيلي» و«رينو»، وهي شركة مسجلة مقرها الرئيس في لندن بالمملكة المتحدة.



ما يحدث اليوم حيث نرحب بأرامكو السعودية كشريك إستراتيجي في شركة هورس باورترين المحدودة. وبذلك يتشكل فريق الأعلام لإعادة اختراع مستقبل تقنيات محركات الاحتراق الداخلي والتقنيات الهجينة“.

ومن جهته، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة «جيلي القابضة»، دانيال لي: ”يتطلب خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري تعاوناً عالمياً، وحلولاً تقنية متعددة الجوانب، إلى جانب تبادل الخبرات. وبفضل دعم أرامكو السعودية وخبرتها في تقنيات الوقود، تعمل «هورس باورترين المحدودة» على تعزيز دورها كشركة رائدة في مجال حلول تقنية الوقود منخفضة الكربون والخالية من الكربون مثل الميثانول والهيدروجين“.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة هورس باورترين المحدودة، ماتياس جيانيني: ”يسعدني أن تنضم أرامكو السعودية إلى هورس باورترين المحدودة. وتتمتع أرامكو السعودية بخبرة في مجال الوقود والهيدروجين ما يجعلها شريكاً مثالياً لنا لتقديم حلول متطورة ومنخفضة الانبعاثات لنواقل الحركة، مما يعزز جهود خفض الانبعاثات الكربونية في صناعتنا ويمضي بها إلى الأمام. ومعاً، سنعمل على وضع معايير جديدة للابتكار في قطاع السيارات“.

ملخص هورس باورترين المحدودة

- 17 مصنعاً حول العالم
- 9 عملاء صناعيين في 130 دولة، بما في ذلك مصنعي السيارات
- 5 مراكز للبحوث والتطوير
- ما يقرب من 19,000 موظف

حضور إستراتيجي يركز على الصين وأوروبا وأمريكا اللاتينية من المتوقع إنتاج حوالي 5 ملايين من وحدات نقل الحركة سنوياً تغطية جميع أنواع حلول نقل الحركة - المحركات الهجينة الكاملة والمحركات الهجينة القابلة للشحن طويلة المدى بالإضافة إلى محركات الاحتراق الداخلي التي تستخدم الوقود البديل مثل: الإيثانول، والميثانول، والغاز الطبيعي المُسال، والغاز الطبيعي المضغوط، والهيدروجين، وغيره.

وتستهدف أرامكو السعودية ومجموعة رينو و«جيلي» دعم التحول المنظم في مجال الطاقة والتنقل في جميع أنحاء العالم من خلال رؤيتهما المشتركة القائمة على أنه سيتطلب مزيجاً من التقنيات المختلفة للتقليل من الانبعاثات الكربونية الصادرة من صناعة السيارات، تشمل التقنيات محركات الاحتراق الداخلي عالية الكفاءة، ونواقل الحركة، والمحركات الهجينة، والوقود البديل مثل الوقود الاصطناعي منخفض الكربون والهيدروجين، بالإضافة إلى السيارات الكهربائية.

وتتمثل مهمة شركة هورس باورترين المحدودة في قيادة السباق نحو تقنيات الجيل القادم ذات الانبعاثات المنخفضة، وستعمل الإمكانيات المتميزة لأرامكو السعودية التي تضم شبكة عالمية من مراكز البحوث والتطوير على إجراء بحوث الوقود الاصطناعي والهيدروجين وتحسين محركات الاحتراق الداخلي، وتسهيل تطوير حلول منخفضة الكربون وأكثر استدامة.

تعليقاً على ذلك، قال النائب التنفيذي للرئيس للتقنية والابتكار في أرامكو السعودية، الأستاذ أحمد الخويطر: ”من المتوقع أن يسهم استثمار أرامكو السعودية بشكل مباشر في تطوير واستخدام محركات احتراق داخلي ميسورة التكلفة وفعالة ومنخفضة الانبعاثات الكربونية على مستوى العالم. ونخطط مع كل من «جيلي» و«رينو» للاستفادة من خبراتنا ومواردنا لدعم التقدم المتميز في تقنيات المحركات والوقود. ومع التركيز القوي على الابتكار، فإن هدفنا هو توفير الحلول التي يمكن أن تقلل من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري من وسائل النقل مع تلبية احتياجات كل من مصنعي وسائقي السيارات. و عبر تأمين شراكة طويلة الأمد بين «فالولين» وشركة هورس باورترين المحدودة ومجموعة رينو و«جيلي» من خلال هذا الاستثمار، فإننا نظهر أيضاً قدرة أرامكو السعودية على تحقيق القيمة والاستفادة منها على المستوى العالمي“. وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة «رينو»، لوكا دي ميو: ” لن يكون خفض الانبعاثات الكربونية من صناعة السيارات عملية منفردة، بل إنها تتطلب تضامراً جهود أفضل اللاعبين في هذا المجال بهدف فتح مسارات جديدة والتوصل إلى حلول مبتكرة. هذا



أرامكو السعودية تحرز تقدماً إستراتيجياً في توسعة الغاز من خلال ترسية عقود بقيمة 25 مليار دولار

Jafurah II and
Master Gas System III
Signing Ceremony

JUNE 30, 2024

مراسم توقيع عقود
المرحلة الثانية من مشروع حقل الجافورة
و المرحلة الثالثة من مشروع توسعة
شبكة الغاز الرئيسية

30 يونيو، 2024



أرست أرامكو السعودية، إحدى الشركات المتكاملة والرائدة عالمياً في مجال الطاقة والكيميائيات، عقوداً بقيمة تتجاوز 25 مليار دولار أمريكي مؤخراً لمواصلة توسعتها الإستراتيجية في مجال الغاز، والتي تستهدف نمو إنتاج غاز البيع بأكثر من 60 % بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات 2021.

تطوير حقل الجافورة العملاق الذي يُعد من درر الغاز الصخري في العالم، وكذلك استثمارنا في التوسعة الثالثة لشبكة الغاز الرئيسية، سعينا لتعزيز تكامل أعمالنا في مجال الغاز وتنويع محفظة أعمالنا، واستحداث فرص عمل جديدة تدعم رؤيتنا الوطنية الطموحة، بما في ذلك دعم تحول المملكة نحو شبكة كهرباء منخفضة الانبعاثات، حيث يحل الغاز ومصادر الطاقة المتجددة تدريجياً محل النفط والوقود السائل في توليد الكهرباء، مما يتيح كميات كبيرة من الوقود السائل للتصدير. ومما يشرح الصدر أن هذه المشاريع العملاقة تتم بإسهام كبير لزيادة توظيف الصناعة، ورفع نسبة المحتوى المحلي، وتوليد الوظائف للسعوديين والسعوديات. وللوصول إلى ما نحن عليه اليوم، أشكر شبكتنا الواسعة من الموردين ومقدمي الخدمات على ما أظهره من الجدية والقدرة على الابتكار لبناء وتوسيع البنية التحتية للطاقة على مستوى عالمي. كما أودّ أن أقدم شكري الخاص

وتتعلق هذه العقود بالمرحلة الثانية من تطوير حقل الجافورة الضخم للغاز غير التقليدي، والمرحلة الثالثة من توسعة شبكة الغاز الرئيسية في أرامكو السعودية، ومنصات الغاز الجديدة، والمحافظة المستمرة على الطاقة الإنتاجية.

وتعليقاً على ذلك، قال رئيس أرامكو السعودية وكبير إدارييها التنفيذي، المهندس أمين بن حسن الناصر: "هناك زخم كبير جداً في مشاريع أرامكو السعودية واستثماراتها الرأسمالية كجزء من إستراتيجية النمو لديها بما ينعكس إيجاباً على حيوية واستدامة صناعة الطاقة في المملكة. ولا شك أن التوسع في مجال الغاز من أهم محركات النمو في الشركة. وتؤكد هذه العقود التي تم توقيعها اليوم قناعتنا الراسخة بمستقبل الغاز كمصدر مهم ومنتج للطاقة في العالم، فضلاً عن أنه مادة خام حيوية لقطاعات التكرير والكيميائيات والتسويق. ويوضح حجم استثمارنا المستمرة في

والتصدير. وسيضمن المشروع أيضاً إنشاء مرافق (رياس) الجديدة لتجزئة سوائل الغاز الطبيعي التابعة للشركة في الجبيل - بما في ذلك وحدات تجزئة سوائل الغاز الطبيعي ومرافق التخزين والتصدير لمعالجة سوائل الغاز الطبيعي المنتجة من الجافورة.

كما وقعت الشركة 15 عقداً آخر بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 8.8 مليار دولار أمريكي لبدء المرحلة الثالثة من توسعة شبكة الغاز الرئيسية، التي توفر الغاز الطبيعي للعملاء في جميع أنحاء المملكة. وستؤدي التوسعة، التي تتم بالتعاون مع وزارة الطاقة، إلى زيادة حجم الشبكة ورفع طاقتها الإجمالية بحوالي 3.15 مليار قدم مكعبة قياسية إضافية في اليوم بحلول عام 2028 من خلال تركيب حوالي 4000 كيلومتر من خطوط الأنابيب، و17 وحدة جديدة لضغط الغاز.

وتمت كذلك ترسية 23 عقداً إضافياً لمنصات الغاز بقيمة 2.4 مليار دولار أمريكي، إلى جانب عقدين للحفر الاتجاهي بقيمة 612 مليون دولار أمريكي. وفي الوقت نفسه، تمت ترسية 13 عقداً لربط الآبار في الجافورة بقيمة إجمالية تبلغ 1.63 مليار دولار أمريكي وذلك في الفترة بين ديسمبر 2022 ومايو 2024.

تقدم العمل في الجافورة

وتشير التقديرات إلى أن حقل الجافورة للغاز غير التقليدي يحتوي على موارد بحجم 229 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام، و75 مليار برميل من المكثفات. ويتم العمل في المرحلة الأولى من برنامج تطوير الجافورة، والتي بدأت في نوفمبر 2021، وفقاً للجدول الزمني مع توقع بدء التشغيل الأولي في الربع الثالث من عام 2025. وتتوقع أرامكو السعودية أن يتجاوز إجمالي الاستثمار على مدى مسيرة العمل في الجافورة 100 مليار دولار أمريكي، وهو بذلك يُعد من المشاريع الكبرى عالمياً، وأن يصل الإنتاج إلى معدل مستدام لمبيعات الغاز يبلغ ملياري قدم مكعبة قياسية في اليوم بحلول عام 2030، بالإضافة إلى كميات كبيرة جداً من الإيثان وسوائل الغاز الطبيعي والمكثفات.

توسعة شبكة الغاز الرئيسية

وتربط شبكة الغاز الرئيسية في أرامكو السعودية، من خلال شبكة واسعة من خطوط الأنابيب، مواقع إنتاج ومعالجة الغاز الرئيسية التابعة للشركة في جميع أنحاء المملكة. وسيؤدي توسيع الشبكة إلى زيادة إمكانية الوصول إلى إمدادات الغاز المحلية للعملاء في القطاعات الصناعية والمرافق العامة وغيرها من القطاعات في مناطق ومدن ومراكز داخل المملكة، مثل سدير، والخرج، والشعبية، والشقيق، وجازان، ما يوفر بديلاً أقل انبعاثات للغازات المسببة للاحتباس الحراري من النفط لتوليد الطاقة.

وتعمل الشبكة منذ عام 1982 على نقل الغاز المصاحب، الذي ينبعث أثناء إنتاج النفط، بدلاً من حرقه، ما يوضح جهود أرامكو السعودية في الابتكار وتبنيها المبكر للحلول التي تساعد في الحد من الانبعاثات. وقد ساعدت هذه الشبكة الرائدة أرامكو السعودية على تحقيق حرق روتيني للغاز بمستوى متفوق يقرب من الصفر، والمحافظة على حجم حرق أقل من 1% من إجمالي إنتاج الغاز الخام منذ عام 2012، مما أسهم في تعزيز مكانة الشركة الرائدة في مصاف الشركات الأقل من حيث كثافة الانبعاثات الكربونية الناتجة عن أعمالها في قطاع التنقيب والإنتاج على مستوى القطاع.

بدء المرحلة الثانية من مشروع تطوير غاز الجافورة بترسية عقود تقدر بحوالي 12.4 مليار دولار

ترسية عقود بنحو 8.8 مليار دولار لتوسعة المرحلة الثالثة لشبكة الغاز الرئيسية للشركة

ترسية 23 عقداً إضافياً لمنصات الغاز غير التقليدية بقيمة 2.4 مليار دولار وعقدين للحفر الاتجاهي بقيمة 612 مليون دولار فيما تمت ترسية 13 عقداً لربط الآبار في الجافورة بقيمة 1.63 مليار دولار بين ديسمبر 2022 ومايو 2024

تهدف هذه المشاريع إلى دعم نمو إنتاج أرامكو السعودية من الغاز وتنويع محفظتها وإضافة كميات كبيرة من الإيثان وسوائل الغاز الطبيعي والمكثفات

لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وزير الطاقة، على دعمه المتواصل الذي يدفعنا دوماً إلى الأمام، وحرصه على أن تكون صناعة الطاقة في المملكة نموذجاً عالمياً يحتذى به في النمو والموثوقية والتطور والتنوع، وأن تُسهم إيجابياً في إمداد الوطن والعالم بالطاقة لتحقيق الاستدامة والازدهار.

ترسية العقود

وأرست الشركة 16 عقداً بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 12.4 مليار دولار أمريكي لتطوير المرحلة الثانية من مشروع حقل الجافورة. وسيشمل العمل إنشاء مرافق ضغط الغاز وخطوط الأنابيب المرتبطة بها، وكذلك توسعة معمل غاز الجافورة، بما في ذلك بناء وحدات معالجة الغاز، والمرافق العامة، ومرافق الكبريت



«أدنوك» و«بنك اليابان للتعاون الدولي» يوقعان اتفاقية تمويل أخضر بقيمة 11 مليار درهم



أول تمويل أخضر لأدنوك يدعم مبادرات الشركة المستمرة في مجال خفض الانبعاثات وتحقيق الانتقال في قطاع الطاقة

استراتيجية «أدنوك» الطموحة للنمو. يذكر أن «أدنوك» تعد أحد منتجي النفط والغاز الأقل كثافة في مستويات انبعاثات الكربون في العالم وتعمل على خفض كثافة الكربون بنسبة 25% بحلول عام 2030 بالتزامن مع استثمار 84.4 مليار درهم (23 مليار دولار) في مشاريع لخفض الانبعاثات من عملياتها وتسريع نمو مصادر الطاقة المستقبلية، بما في ذلك الهيدروجين والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة المتجددة، وتقنيات التقاط الكربون. كما وضعت «أدنوك» هدفاً طموحاً بتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2045 والوصول إلى صفر من انبعاثات غاز الميثان بحلول عام 2030. وهي كذلك أحد الموقعين المؤسسين على «ميثاق خفض انبعاثات قطاع النفط والغاز»، وهو ميثاق عالمي يضم شركات النفط العالمية وشركات النفط الوطنية التي التزمت بالوصول إلى صافي انبعاثات صفري من غاز الميثان بحلول عام 2030 وتحقيق الحياد المناخي بحلول أو قبل عام 2050.

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 4 يوليو 2024: وقعت شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» ش.م.ع «أدنوك» اتفاقية عامة مع «بنك اليابان للتعاون الدولي» للحصول على تسهيلات تمويل أخضر بقيمة 11 مليار درهم (3 مليارات دولار). وتأتي هذه الخطوة بعد توقيع البنود الرئيسية لاتفاقية بين الطرفين في يناير 2024، وتستند إلى شراكتهم طويلة الأمد.

ويعد هذا التسهيل الائتماني جزءاً من برنامج الإقراض العالمي الذي ينفذه «بنك اليابان للتعاون الدولي» للمواءمة بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة (GREEN) ويتم دعمه بشكل جزئي من قبل البنوك التجارية اليابانية.

وبهذه المناسبة، قال خالد الزعابي، رئيس الشؤون المالية في «أدنوك»: «يسرنا التعاون مجدداً مع «بنك اليابان للتعاون الدولي» للحصول على أول تمويل أخضر لأدنوك والذي سيساهم في تسريع تحقيق مبادرات الشركة في مجال خفض الانبعاثات والانتقال في قطاع الطاقة، حيث ستمكّن عائدات هذا التسهيل الائتماني استراتيجية «أدنوك» الهادفة إلى دعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي في قطاع الطاقة. وتعد هذه الاتفاقية كذلك المرحلة التالية في العلاقات الاستراتيجية طويلة الأمد بين دولة الإمارات واليابان في مجال الطاقة، ونحن نتطلع إلى مزيد من التعاون مع «بنك اليابان للتعاون الدولي» ضمن جهودنا لتنفيذ

التطورات البترولية في الأسواق العالمية

النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية يوليو 2024

أولاً: أسواق النفط العالمية

1. أسعار النفط

تشير تقديرات منظمة أوبك إلى ارتفاع المتوسط الشهري لسعر سلة خامات أوبك خلال شهر يوليو 2024 إلى 85.22 دولار للبرميل، أي بنسبة ارتفاع 2.4% مقارنة بالشهر السابق. كما تشير توقعات منظمة أوبك إلى ارتفاع المتوسط السنوي لسعر سلة خاماتها في عام 2024 إلى 83.8 دولار للبرميل، أي بنسبة زيادة تبلغ 1% مقارنة بعام 2023.

يذكر أن متوسط أسعار سلة خامات أوبك قد انخفض في شهر يونيو 2024 بنسبة 0.4% (0.4 دولار للبرميل) مقارنة بشهر مايو 2024، ليبلغ 83.2 دولار للبرميل. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التقلبات الملحوظة في نشاط المضاربات بسوق العقود الآجلة التي شهدت عمليات بيع مكثفة في الأسبوع الأول من الشهر، فضلاً عن ارتفاع مخزونات النفط الخام الأميركية خلال النصف الأول، وانخفاض هوامش تكرير المنتجات – لا سيما الغازولين، وزيادة توافر الخامات المتوسطة الحامضة في السوق الفورية.

المعدل الاسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك، يونيو 2023 – يوليو 2024 (دولار/ برميل)



المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الشهري، أعداد مختلفة.

2. الطلب والعرض

تشير التقديرات إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2024 ليصل إلى نحو 103.8 مليون برميل/يوم، أي بنسبة زيادة تبلغ حوالي 0.3% مقارنة بمستويات الربع الأول. حيث ارتفع طلب دول منظمة التعاون والتنمية بنسبة 1.6% ليصل إلى حوالي 45.8 مليون برميل/يوم، في حين انخفض طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 0.7% ليصل إلى نحو 58 مليون برميل/يوم.

ويتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2024 ليصل إلى نحو 104.9 مليون ب/ي، حيث يتوقع ارتفاع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 450 ألف ب/ي ليصل إلى نحو 46.3 مليون ب/ي، كما يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 660 ألف ب/ي ليصل إلى 58.6 مليون ب/ي.

تشير التقديرات إلى ارتفاع الإمدادات العالمية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي خلال شهر يونيو 2024 بنسبة 0.1% مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى نحو 102.3 مليون ب/ي. وقد ارتفع إجمالي إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك بنسبة 0.2% ليصل إلى حوالي 70.2 مليون ب/ي، بينما انخفضت إمدادات الدول الأعضاء في منظمة أوبك بنسبة 0.2% مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى نحو 32.1 مليون ب/ي.

أما فيما يخص إمدادات مجموعة دول أوبك+ من النفط الخام فقد انخفضت خلال شهر مايو 2024 بنحو 182 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.5% مقارنة بمستويات الشهر السابق، لتصل إلى 35.5 مليون ب/ي، حيث انخفضت إمدادات الدول التسع الأعضاء في منظمة أوبك¹، وهي أعضاء في مجموعة أوبك+، بنسبة 0.6% لتصل إلى نحو 21.3 مليون ب/ي. كما انخفضت إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك والأعضاء في مجموعة أوبك+ بنسبة 0.3% لتصل إلى نحو 14.2 مليون ب/ي.

ارتفع الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري خلال يونيو 2024 بمقدار 3 آلاف ب/ي مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى نحو 8.626 مليون ب/ي. وفي تطور آخر، انخفض عدد الحفارات العاملة في شهر يونيو بمقدار 10 حفارات مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى 564 حفارة.

إنتاج النفط الصخري وعدد الحفارات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: EIA, Short-Term Energy Outlook, July 2024

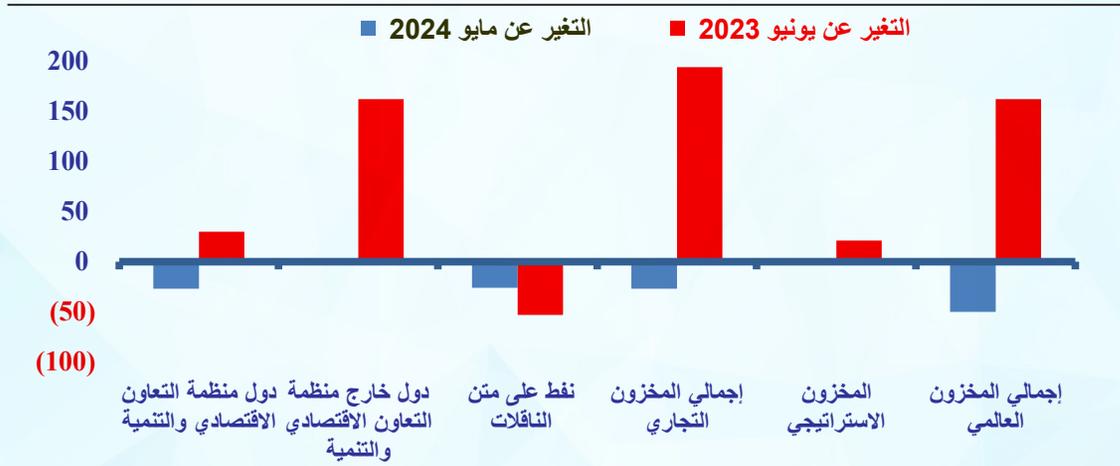
3. المخزونات النفطية

انخفض المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية شهر يونيو 2024 بمقدار 27 مليون برميل مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى 2818 مليون برميل، وانخفض المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 1 مليون برميل ليصل إلى 3331 مليون برميل، بينما ارتفع المخزون الإستراتيجي بمقدار 3 مليون برميل فقط ليصل إلى 1522 مليون برميل.

¹ لا تشمل ليبيا وإيران وفنزويلا التي بلغت إمداداتهم من النفط الخام نحو 1.2 مليون ب/ي، و3.2 مليون ب/ي و0.8 مليون ب/ي على الترتيب خلال شهر يونيو 2024.



التغير في المخزون النفطي في نهاية شهر يونيو 2024 (مليون برميل)



المصدر: Oil Market intelligence, July 2024 and Sept. 2023.

4. تجارة النفط

- واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط والمنتجات النفطية

ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال شهر يونيو 2024 بنسبة 4.7% لتصل إلى نحو 7.1 مليون ب/ي، بينما انخفضت صادراتها من النفط الخام بنسبة 9.5% لتبلغ حوالي 4 مليون ب/ي.

انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال شهر يونيو 2024 بنسبة 1.9% لتصل إلى حوالي 2 مليون ب/ي، بينما ارتفعت صادراتها من المنتجات النفطية بنسبة 8% لتبلغ حوالي 6.9 مليون ب/ي.

ثانياً: أسواق الغاز الطبيعي العالمية

1. الأسعار

ارتفع المتوسط الشهري للسعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي خلال شهر يونيو 2024 إلى 2.53 دولار لكل مليون (وح ب).

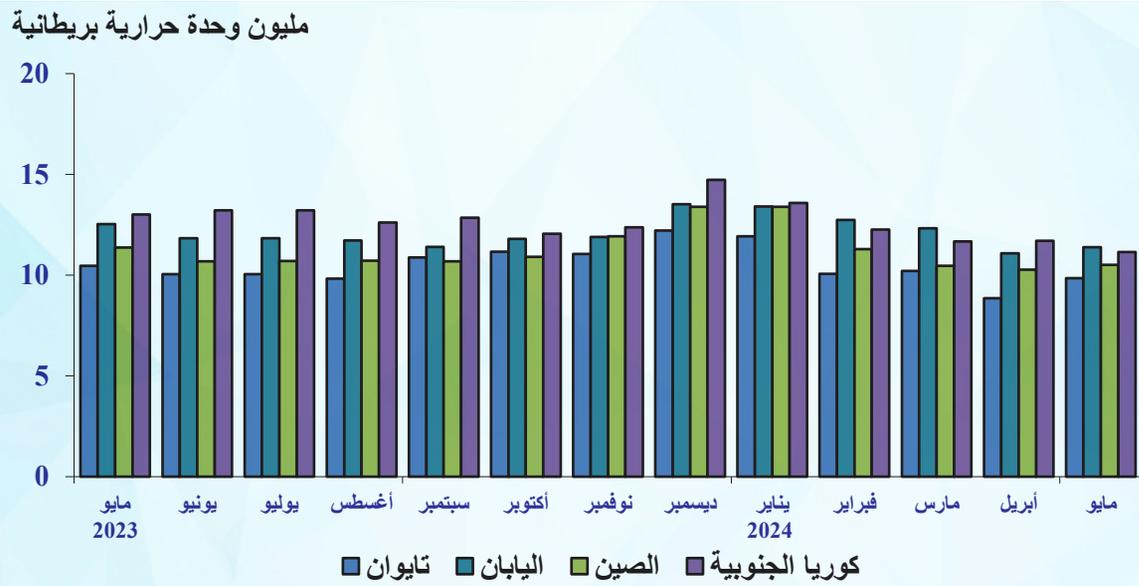
المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي في مركز هنري الأمريكي، يونيو 2023 – يونيو 2024



المصدر: EIA, Henry Hub Natural Gas Spot Price.

ارتفع متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في اليابان خلال شهر مايو 2024 بمقدار 0.30 دولار لكل مليون (وح ب) ليصل إلى 11.38 دولار لكل مليون (وح ب)، كما ارتفع متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في الصين بمقدار 0.23 دولار لكل مليون (وح ب) ليصل إلى نحو 10.51 دولار لكل مليون (وح ب)، وارتفع متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في تايوان بمقدار 0.99 دولار لكل مليون (وح ب) ليصل إلى حوالي 9.85 دولار لكل مليون (وح ب). في حين انخفض متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في كوريا الجنوبية بمقدار 0.56 دولار لكل مليون (وح ب) ليصل إلى 11.15 دولار لكل مليون (وح ب).

متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في شمال شرق آسيا، مايو 2023 - مايو 2024



المصدر: Energy Intelligence - WGI, Various issues.

2. الصادرات

بلغت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل إلى اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان حوالي 3.346 مليون طن خلال شهر مايو 2024، مستأثرة بحصة بلغت 19.9% من الإجمالي.





ملحق الجداول



الجدول - 2: الأسعار الفورية لسلة أوبك، 2024 - 2023
Table - 2: Spot Prices of OPEC Basket 2023 -2024
(دولار / برميل - \$ / Barrel)

	2024	2023	
January	80.0	81.6	يناير
February	81.2	81.9	فبراير
March	84.2	78.5	مارس
April	89.1	84.1	أبريل
May	83.6	75.8	مايو
June	83.2	75.2	يونيو
July	85.2	80.1	يوليو
August		87.3	أغسطس
September		94.6	سبتمبر
October		91.8	أكتوبر
November		85.4	نوفمبر
December			ديسمبر
First Quarter	81.8	80.7	الربع الأول
Second Quarter	85.3	78.4	الربع الثاني
Third Quarter		87.7	الربع الثالث
Fourth Quarter		85.2	الربع الرابع
Annual Average	83.8	83.0	المتوسط السنوي

الجدول - 1: المعدل الأسبوعي لأسعار سلة أوبك*، 2024 - 2023
Table-1: Weekly Average Spot Price of the OPEC Basket of Crudes* 2023-2024
(دولار / برميل - \$ / Barrel)

2024	2023	الأسبوع Week	الشهر Month	2024	2023	الأسبوع Week	الشهر Month
87.3	77.0	1	يوليو July	78.2	77.71	1	يناير January
86.1	80.6	2		78.9	79.08	2	
84.9	81.0	3		79.3	83.53	3	
82.0	84.6	4		81.4	84.94	4	
	88.6	1	أغسطس August	79.3	81.44	1	فبراير February
	87.2	2		82.1	83.41	2	
	86.5	3		82.6	81.41	3	
	88.0	4		82.0	81.78	4	
	92.2	1	سبتمبر September	82.8	82.77	1	مارس March
	95.0	2		83.3	76.98	2	
	96.1	3		85.7	73.99	3	
	96.1	4		85.6	77.20	4	
	91.4	1	أكتوبر October	89.3	85.3	1	أبريل April
	90.4	2		90.5	86.4	2	
	93.9	3		88.9	84.1	3	
	91.9	4		88.1	81.0	4	
	85.3	1	نوفمبر November	86.8	76	1	مايو May
	83.5	2		83.4	76.1	2	
	84.4	3		83.1	75.2	3	
	83.5	4		83.2	76.4	4	
	78.3	1	ديسمبر December	79.5	76.2	1	يونيو June
	76.7	2		82.3	74.2	2	
	80.2	3		85.0	76.3	3	
	80.3	4		86.1	74.9	4	

* The OPEC basket of crudes (effective June 16, 2005) is comprised of Algeria's Saharan Blend, Iraq's Basra Light, Kuwait Export, Libya's Es Sider, Qatar Marine, Saudi's Arabian Light, UAE's Murban, Iran Heavy, Indonesia's Minas, Nigeria's Bonny Light, and Venezuela's Merey. Effective 1 January and mid of October 2007, Angola's Girassol and Ecuadorian Oriente crudes have been incorporated to become the 12th and 13th crudes comprising the new Opec Basket. As of Jan. 2009, the basket excludes the Indonesian crude. As of Jan. 2016, the basket price includes the Indonesian crude. As of July 2016 the basket price includes the Gabonese crude. As of January 2017, the basket price excludes the Indonesian crude «Minas». As of June 2017, The basket price includes the Equatorial Guinean crude «Zafiro». As of June 2018, the basket includes the Congolese crude «Djeno». As of January 2019: The basket price excludes the Qatari crude "Qatar Marine". As of March 2020 The basket price excludes the Ecuadorian crude «Oriente».

Sources: OAPEC - Economics Department, and OPEC Reports.

* تشمل سلة أوبك اعتباراً من 16 يونيو 2005 على الخامات التالية: العربي الخفيف السعودي، مزيج الصحراء الجزائري، البصرة الخفيف، السدرة الليبي، موربان الإماراتي، قطر البحري، الخام الكويتي، الإيراني الثقيل، ميري الفنزويلي، بوني الخفيف النيجيري، خام ميناس الأنونيسي. واعتباراً من بداية شهر يناير ومنتصف شهر أكتوبر 2007 أضيف خام غيراسول الأنغولي وخام أورينت الإكوادوري، وفي يناير 2009 تم استثناء الخام الأنونيسي من السلة، وفي يناير 2016 تم إضافة الخام الأنونيسي من جديد، وفي يوليو 2016 أضيف الخام الجابوني، وفي يناير 2017 تم استثناء الخام الأنونيسي، وفي يونيو 2017 أضيف خام غينيا الاستوائية «زافيرو» إلى سلة أوبك، وفي يونيو 2018 أضيف خام الكونغو «دجينو»، وفي يناير 2019 تم استثناء خام قطر البحري من سلة أوبك، وفي شهر مارس 2020 تم استثناء خام أورينت الإكوادوري من سلة أوبك، لتصبح تتألف من 13 نوع من النفط الخام.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الإدارة الاقتصادية، وتقارير أوبك.

الجدول - 3: الأسعار الفورية لسلة أوبك وبعض أنواع النفط الأخرى 2023-2024
Table - 3: Spot Prices for OPEC and Other Crudes, 2023-2024
(دولار/ برميل - \$/Barrel)

	غرب تكساس WTI	قطر البحري Marine	برنت Brent	دبي Dubai	السدرة الليبي Es Sider	مربان الإماراتي Murban	التصدير الكويتي Kuwait Export	البصرة الخفيف Basra Light	خليط الصحراء الجزائري Sahara Blend	العربي الخفيف Arab Light	سلة خامات أوبك OPEC Basket	
Average 2023	77.6	83.1	82.6	82.0	82.2	82.9	84.3	80.7	83.6	84.9	83.0	متوسط عام 2023
January 2023	78.2	82.2	82.9	80.8	81.0	82.5	82.9	77.8	83.8	83.8	81.6	يناير 2023
February	76.8	82.8	82.5	82.1	81.5	83.4	83.2	78.3	84.1	83.6	81.9	فبراير
March	73.4	78.9	78.3	78.4	77.4	79.6	79.9	75.3	80.3	80.3	78.5	مارس
April	79.4	84.4	84.9	83.4	84.0	84.1	85.5	81.8	85.4	85.7	84.1	أبريل
May	71.6	75.9	75.8	75.1	75.3	75.7	77.4	73.3	76.4	77.7	75.8	مايو
June	70.3	75.9	74.7	74.7	74.2	75.5	76.4	73.0	75.2	77.2	75.2	يونيو
July	75.9	80.5	80.1	80.3	79.7	80.8	82.4	78.8	80.3	83.5	81.1	يوليو
August	81.4	86.6	86.1	86.5	86.4	87.2	88.8	85.4	86.7	89.6	87.3	أغسطس
September	89.4	94.0	94.0	92.9	94.3	93.9	95.7	93.1	95.2	96.5	94.6	سبتمبر
October	85.6	90.8	91.1	89.8	92.1	91.0	92.9	90.2	93.3	93.4	91.8	أكتوبر
November	77.4	85.3	83.1	83.3	83.4	83.3	86.3	83.8	84.8	87.3	84.9	نوفمبر
December	72.1	79.3	78.0	77.3	77.8	77.7	80.1	77.6	78.8	81.3	79.0	ديسمبر
January 2024	73.9	79.8	80.3	78.7	79.7	79.1	80.8	78.2	81.4	82.1	80.0	يناير 2024
February	76.9	80.1	83.9	80.8	84.0	81.0	81.1	79.4	86.0	82.3	81.2	فبراير
March	80.5	84.4	85.4	84.2	85.3	84.5	84.4	82.1	87.5	85.6	84.2	مارس
April	84.6	89.4	89.9	89.1	89.3	89.2	89.8	87.0	90.8	90.6	89.1	أبريل
May	87.7	84.7	81.8	84.1	81.3	84.1	85.2	81.6	82.1	85.6	83.6	مايو
June	79.0	84.3	82.4	82.6	81.2	82.5	84.9	82.0	82.6	85.3	83.2	يونيو

Source: OAEPC - Economics Department, and OPEC Reports.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الإدارة الاقتصادية، وتقارير أوبك.



الجدول - 4: المتوسط الشهري للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق المختلفة، 2023-2024
Table - 4: Average Monthly Market Spot Prices of Petroleum Products, 2023 -2024
(دولار / برميل - \$ / Barrel)

	Market	زيت الوقود Fuel Oil	زيت الغاز Gasoil	الغازولين الممتاز Premium Gasoline	السوق	
Average 2023	Singapore	102.6	106.2	99.0	سنغافورة	متوسط عام 2023
	Rotterdam	74.4	111.4	126.2	روتردام	
	Mediterranean	79.0	109.4	102.1	البحر المتوسط	
	US Gulf	67.6	78.6	117.9	الخليج الامريكي	
Jun.-23	Singapore	90.5	91.9	92.3	سنغافورة	يونيو 2023
	Rotterdam	69.9	96.5	123.9	روتردام	
	Mediterranean	74.1	95.3	98.3	البحر المتوسط	
	US Gulf	65.5	60.2	116.9	الخليج الامريكي	
July-23	Singapore	99.6	101.4	98.6	سنغافورة	يوليو 2023
	Rotterdam	75.0	105.4	131.1	روتردام	
	Mediterranean	78.7	10.44	106.1	البحر المتوسط	
	US Gulf	72.5	71.7	129.3	الخليج الامريكي	
Aug-23	Singapore	116.0	118.9	107.2	سنغافورة	أغسطس 2023
	Rotterdam	83.8	122.7	142.6	روتردام	
	Mediterranean	87.5	120.9	115.5	البحر المتوسط	
	US Gulf	79.8	89.5	136.5	الخليج الامريكي	
Sep.-23	Singapore	121.42	124.92	109.92	سنغافورة	سبتمبر 2023
	Rotterdam	88.83	131.91	140.69	روتردام	
	Mediterranean	92.29	128.88	117.33	البحر المتوسط	
	US Gulf	82.93	97.05	130.56	الخليج الامريكي	
Oct.-23	Singapore	112.8	117.1	98.9	سنغافورة	أكتوبر 2023
	Rotterdam	80.6	122.4	123.0	روتردام	
	Mediterranean	85.0	120.2	97.7	البحر المتوسط	
	US Gulf	74.5	86.7	110.0	الخليج الامريكي	
Nov-23	Singapore	103.1	106.1	98.0	سنغافورة	نوفمبر 2023
	Rotterdam	75.3	115.0	119.3	روتردام	
	Mediterranean	80.4	109.6	95.8	البحر المتوسط	
	US Gulf	71.0	87.6	100.3	الخليج الامريكي	
Dec-23	Singapore	97.3	99.4	91.3	سنغافورة	ديسمبر 2023
	Rotterdam	71.0	105.6	112.5	روتردام	
	Mediterranean	76.5	102.9	89.8	البحر المتوسط	
	US Gulf	72.9	80.5	95.1	الخليج الامريكي	
Jan.-24	Singapore	100.7	102.5	95.94	سنغافورة	يناير 2024
	Rotterdam	72.5	107.6	115.5	روتردام	
	Mediterranean	78.2	106.3	92.8	البحر المتوسط	
	US Gulf	66.5	81.40	103.4	الخليج الامريكي	
Feb.-24	Singapore	104.0	106.1	100.1	سنغافورة	فبراير 2024
	Rotterdam	72.8	116.2	123.0	روتردام	
	Mediterranean	78.6	113.5	100.2	البحر المتوسط	
	US Gulf	64.7	85.2	109.9	الخليج الامريكي	
Mar.-24	Singapore	101.4	103.5	101.5	سنغافورة	مارس 2024
	Rotterdam	78.7	112.1	128.5	روتردام	
	Mediterranean	84.2	109.0	105.8	البحر المتوسط	
	US Gulf	70.7	81.4	119.7	الخليج الامريكي	
Apr.-24	Singapore	101.4	104.3	106.3	سنغافورة	أبريل 2024
	Rotterdam	78.1	109.3	126.4	روتردام	
	Mediterranean	83.1	107.4	111.5	البحر المتوسط	
	US Gulf	73.9	79.8	125.8	الخليج الامريكي	
May-24	Singapore	94.1	97.0	95.4	سنغافورة	مايو 2024
	Rotterdam	73.1	100.7	109.7	روتردام	
	Mediterranean	77.6	99.4	102.8	البحر المتوسط	
	US Gulf	72.8	71.8	116.0	الخليج الامريكي	
Jun.-24	Singapore	96.7	97.7	93.0	سنغافورة	يونيو 2024
	Rotterdam	74.0	102.0	106.1	روتردام	
	Mediterranean	78.4	101.7	97.9	البحر المتوسط	
	US Gulf	72.0	90.3	110.7	الخليج الامريكي	

المصدر: تقرير أوبك الشهري ، أعداد مختلفة.



الجدول - 5 : اتجاهات أسعار شحن النفط الخام 2023 - 2024
Table - 5 : Spot Crude Tanker Freight Rates, 2023 - 2024
(نقطة على المقياس العالمي - Point on World Scale)

Direction Period	البحر المتوسط/ *** البحر المتوسط *** Med/Med ***	الشرق الأوسط/ الغرب ** Middle East/West**	الشرق الاوسط / الشرق * Middle East/East*	الاتجاه الفترة
Average 2023	163	39	58	متوسط عام 2023
June 2023	145	41	61	يونيو 2023
July	120	37	52	يوليو
August	100	31	46	أغسطس
September	98	27	42	سبتمبر
October	171	32	53	أكتوبر
November	199	40	69	نوفمبر
December	151	37	59	ديسمبر
January 2024	190	46	62	يناير 2024
February	166	52	70	فبراير
March	159	47	70	مارس
April	183	42	62	أبريل
May	202	44	68	مايو
June	166	35	51	يونيو

* Vessels of 230 - 280 thousand dwt.

** Vessels of 270 - 285 thousand dwt.

*** Vessels of 80 - 85 thousand dwt.

* حجم الناقلية يتراوح ما بين 230 الى 280 ألف طن ساكن

** حجم الناقلية يتراوح ما بين 270 الى 285 ألف طن ساكن

*** حجم الناقلية يتراوح ما بين 80 الى 85 ألف طن ساكن

Source: OPEC Monthly Oil Market Report various issues

المصدر: أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الجدول - 6 : اتجاهات أسعار شحن المنتجات النفطية، 2023 - 2024
Table - 6 : Product Tanker Spot Freight Rates, 2023 - 2024
(نقطة على المقياس العالمي - Point on World Scale)

Direction Period	البحر المتوسط / شمال - غرب أوروبا * Med/N-WE *	البحر المتوسط / البحر المتوسط * Med/Med*	الشرق الاوسط / الشرق * Middle East/East*	الاتجاه الفترة
Average 2023	229	219	165	متوسط عام 2023
june 2023	150	140	142	يونيو 2023
July	182	172	121	يوليو
August	201	191	154	أغسطس
September	258	228	156	سبتمبر
October	201	191	165	أكتوبر
November	263	253	138	نوفمبر
December	273	263	154	ديسمبر
January 2024	241	231	244	يناير 2024
February	290	280	264	فبراير
March	334	324	246	مارس
April	259	249	225	أبريل
May	265	255	252	مايو
June	195	185	242	يونيو

* Vessels of 30 - 35 thousand dwt.

Source: OPEC Monthly Oil Market Report, various issues.

* حجم الناقلات يتراوح ما بين 30 الى 35 ألف طن ساكن

المصدر: أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.



الجدول - 7 : الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2023 - 2024

Table -7 : World Oil Demand 2023 - 2024

(مليون برميل/ اليوم - Million b/d)

	* 2024		2023					
	الربع الثاني Q-II	الربع الأول Q-I	المعدل Average	الربع الرابع Q-IV*	الربع الثالث Q-III	الربع الثاني Q-II	الربع الأول Q-I	
Arab Countries	7.4	7.6	7.5	7.5	7.6	7.3	7.3	الدول العربية
OAPEC	6.3	6.5	6.4	6.4	6.5	6.2	6.4	الدول الأعضاء في أوبك
Other Arab	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	الدول العربية الأخرى
OECD	45.8	45.7	45.8	46.0	46.0	45.7	45.4	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Americas	25.3	24.7	25.0	24.9	25.4	25.2	24.5	الأمريكتين
Europe	13.6	13.2	13.4	13.4	13.8	13.5	13.1	أوروبا
Asia Pacific	6.9	7.8	7.4	7.7	7.1	7.0	7.8	آسيا/المحيط الهادئ
Non-OECD	58.0	57.9	56.5	57.3	56.3	56.1	55.9	خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Middle East & other Asia	24.0	24.1	23.3	23.3	23.1	23.2	23.4	الشرق الأوسط ودول آسيوية أخرى
Africa	4.4	4.6	4.5	4.7	4.3	4.2	4.6	أفريقيا
Latin America	6.9	6.8	6.7	6.7	6.8	6.7	6.6	أمريكا اللاتينية
China	16.9	16.4	16.2	16.4	16.4	16.3	15.5	الصين
Eurasia	5.0	5.2	5.0	5.2	4.9	4.9	5.1	أوراسيا
Other Europe	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	دول أوروبا الأخرى
World	103.8	103.5	102.2	103.2	102.2	101.8	101.3	العالم

* Estimates .

* أرقام تقديرية.

Sources: OAPEC -Economics Department and Oil Industry Reports.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الإدارة الاقتصادية، وتقارير الصناعة النفطية.

الجدول - 8 : العرض العالمي للنفط وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة 2023 - 2024
Table -8 : World Oil and NGL Supply, 2023-2024
(مليون برميل يوميا - Million b/d)

	* 2024		2023	
	الربع الثاني Q -II	الربع الأول Q -I	المعدل Average	
Arab Countries	27.7	27.7	28.7	الدول العربية
OAPEC	26.6	26.6	27.6	الدول الأعضاء في أوابك
Other Arab	1.1	1.1	1.1	الدول العربية الأخرى
DoC Countries:	49.3	32.0	50.3	الدول الموقعة علي إعلان التعاون:
Crude Oil	40.9	26.5	42.0	النفط الخام
OPEC	26.6	26.6	27.0	دول أوبك
Non-OPEC	14.3	1.1	15.0	دول خارج أوبك
NGLs +non conventional Oils	8.3	5.5	8.2	سوائل الغاز الطبيعي و نفوط غير تقليدية
Non Do C Countries:				الدول غير الموقعة علي إعلان التعاون:
OECD	31.5	33.0	30.7	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Americas	27.5	28.9	26.6	الأمريكتين
Europe	3.6	3.7	3.7	أوروبا
Asia Pacific	0.4	0.5	0.5	آسيا/المحيط الهادئ
Non-OECD	21.4	37.1	21.1	خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Middle East & Other Asia	4.4	6.3	4.4	الشرق الأوسط ودول آسيوية أخرى
Africa	2.3	2.4	2.2	أفريقيا
Latin America	7.2	7.4	7.0	أمريكا اللاتينية
China	4.6	4.6	4.5	الصين
Eurasia	0.4	13.8	0.4	أوراسيا
Other Europe	0.1	0.1	0.1	دول أوروبا الأخرى
Processing Gains	2.5	2.5	2.5	عوائد التكرير
World	102.2	102.1	102.1	العالم

* Estimates .

* أرقام تقديرية.

Sources: OAPEC -Economics Department and Oil Industry Reports.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول - الإدارة الاقتصادية، وتقارير الصناعة النفطية



جدول رقم (9) Table No
المخزون النفطي العالمي، في نهاية شهر يونيو 2024
Global Oil Inventories, June 2024
(مليون برميل في نهاية الشهر - Month -End in Million bbl)

	التغير عن يونيو 2023 Change from June 2023	يونيو 2023 Jun-23	التغير عن مايو 2024 Change from May 2024	مايو 2024 May-24	يونيو 2024 Jun-24	
Americas	32	1509	(6)	1547	1541	الأمريكتين:
Crude	1	602	(12)	615	603	نפט خام
Products	31	907	6	932	938	منتجات نفطية
Europe	18	920	(17)	955	938	أوروبا:
Crude	9	347	(1)	357	356	نפט خام
Products	9	573	(16)	598	582	منتجات نفطية
Asia Pacific	(20)	359	(3)	342	339	آسيا/المحيط الهادئ:
Crude	(23)	133	(5)	115	110	نפט خام
Products	3	226	2	227	229	منتجات نفطية
OECD ¹	30	2788	(27)	2845	2818	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *
Crude	(13)	1082	(18)	1087	1069	نפט خام
Products	43	1706	(8)	1757	1749	منتجات نفطية
Non - OECD ¹	162	3169	(1)	3332	3331	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *
Oil at Sea	(53)	1449	(26)	1422	1396	نפט على متن الناقلات
World Commercial ¹	194	5956	(27)	6177	6150	المخزون التجاري العالمي *
Strategic Strategic	21	1501	3	1519	1522	المخزون الاستراتيجي
Total ²	162	8906	(50)	9118	9068	إجمالي المخزون العالمي **

المصدر

1) Excludes Oil at Sea.

2) Includes Oil at Sea and strategic reserves.

* لا يشمل النفط على متن الناقلات
** يشمل النفط على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي

Source: Oil Market Intelligence, July 2024 & Sept. 2023.

Source: Oil Market Intelligence, July 2024 & Sept. 2023.